وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	٢٠٢٠-١٢-٢٩

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الياسين استقبل العسعوسي: تسخير كل الإمكانيات للنيابة العامة لتقوم بدورها

د.نواف الياسين مستقبلا المستشار ضرار العسعوسي

استقبل وزير العدل د.نواف الياسين بمكتبه النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، حيث قدم المستشار العسعوسي له التهنئة بمناسبة تولية حقيبة وزارة العدل، متمنيا له التوفيق في خدمة العدالة والنجاح في المهمة الملقاة على عاتقة.

وشكر الوزير النائب العام على الزيارة، وبحث معه الدور المتبادل ما بين النيابة العامة ووزارة العدل، وأن الوزارة تسخر كل الإمكانيات للنيابة العامة حتى تقوم بالدور المناط بها على اكمل وجه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٢	١٦٠٥٢

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل التقى المستشار العسعوسي: تسخير الإمكانات كافة للنيابة العامة

الياسين مستقبلاً العسعوسي

استقبل وزير العدل الدكتور نواف الياسين في مكتبه أمس، النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، الذي قدم له التهنئة بمناسبة توليه حقيبة العدل، متمنياً له التوفيق في خدمة العدالة، والنجاح في المهمة الملقاة على عاتقه.

وشكر الوزير الياسين النائب العام على الزيارة. وبحث معه الدور المتبادل بين النيابة العامة ووزارة العدل، مشيراً إلى أن الوزارة تُسخّر الإمكانات كافة للنيابة العامة، حتى تقوم بالدور المنوط بها على أكمل وجه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٣	١٥٠٥٢

الصباح
محليات

استقبل العسعوسي الذي هنأه بتولي حقيبة وزارة العدل

الياسين: نسخر جميع الإمكانات لتقوم النيابة العامة بدورها على أكمل وجه

نواف الياسين مستقبلاً ضرار العسعوسي

استقبل وزير العدل د. نواف الياسين بمكتبه النائب العام المستشار ضرار العسعوسي؛ حيث قدم المستشار العسعوسي له التهنئة بمناسبة تولية حقيبة وزارة العدل متمنيا له التوفيق في خدمة العدالة والنجاح في المهمة الملقاة على عاتقة.

وشكر الوزير النائب العام على الزيارة، وبحث معه الدور المتبادل ما بين النيابة العامة ووزارة العدل، مؤكدا أن الوزارة تسخر كافة الإمكانيات للنيابة العامة حتى تقوم بالدور المناط بها على اكمل وجه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٣	٣٨٥٩

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

42 ألف طعن متراكمة في «التمييز» ولا حلول لإيقاف كرة الثلج!

- «عمومية» المحكمة رفعت الدوائر التجارية رغم أن الطعون الإدارية والمدنية المعلقة تتجاوز 33 ألفاً!
- تغذية «التمييز» بمستشاري «الاستئناف» باتت ضرورة ملحة... والحل بزيادة الدوائر
- مجلس القضاء مطالب بمواجهة تراكم الطعون التي يعود بعضها إلى عام 2012

حسين العبدالله

مازالت كرة الثلج تكبر في قضية تراكم الطعون أمام محكمة التمييز دون حلول واقعية، وهو ما سبب تأخير الفصل فيها سنوات طويلة.

في الوقت الذي تستعجل الدوائر القضائية في محكمة الاستئناف الفصل في المنازعات المعروضة أمامها تفعل عجلة الفصل أمام دوائر محكمة التمييز عدة اعوام بسبب ما تواجهه المحكمة من تراكم للطعون التي وصل عددها إلى 42 ألفاً، منها 21 ألف طعن مدني وعمالي و12 ألف طعن إداري، والمتبقي بين طعون تجارية وأحوال شخصية وجزائية.

ورغم أنه كان يتعين على الجمعية العمومية لمستشاري محكمة التمييز التي عقدت جلستها مطلع العام القضائي زيادة عدد الدوائر المدنية والعمالية والإدارية فإنها قررت زيادة الدوائر التجارية بواقع دائرتين رغم أنها لا تعاني ضغطا وتراكما كحال الطعون المدنية والعمالية والادارية التي تواجهها الدوائر في محكمة التمييز إذ بها طعون لم يفصل فيها منذ 2012.

علاج

ويعتمد علاج تراكم الطعون أمام «التمييز» على ثلاثة حلول منها ما يمكن اتخاذه بقرارات سريعة وعاجلة ومنها ما يستدعي تدخلا تشريعيا يضمن عدم تكرار هذا التراكم لسنوات مقبلة، واول هذه الحلول هو زيادة عدد الدوائر القضائية في المحكمة، خاصة التي تعاني تراكماً بانواعها كالقضايا الادارية والعمالية والمدنية بما يستتبع معه نقل المستشارين من محكمة الاستئناف إلى «التمييز».

وبالنسبة إلى هذا الحل فمقدور «التمييز» الإقدام عليه في ظل توافر الكفاءات القضائية التي تزخر بها محكمة الاستئناف، ولا ينقص فقط سوى نقل هؤلاء المستشارين إلى «التمييز» لاسيما أنهم كفاءات وطنية تدرجت في العمل القضائي وتراكمت خبراتها الفنية والقانونية والقضائية وسبق أن نُقل من هم اقل منهم من سنوات العمل والخبرة إلى «التمييز»، الأمر الذي يجعل قرار نقلهم مطلباً مهماً تحتمه الحاجة القضائية ويستدعيه الواقع الذي تعيشه المحاكم ويحكمه منطق التدرج في تقلد المناصب القضائية.

أحمد العجيل

العسير

وتغذية دوائر محكمة التمييز بمستشاري «الاستئناف» ليست بالأمر العسير للنظر فيه، فقد سبق الاقدام عليه قبل سنوات بأعداد وإن كانت بسيطة، لاسيما مع توافر الخبرات والكفاءات التي تغطي تلك الحاجة، في ظل حاجة «التمييز» لهم، وهو الأمر الذي قد يدفع المسؤولين للنظر إلى أهميته كحل يرتبط بزيادة عدد الدوائر القضائية في «التمييز» بما يساهم في علاج تراكم الطعون.

وزيادة دوائر «التمييز» لن تكون مرتبطة إلا بالحاجة الفعلية لأنواع محددة لتلك الدوائر، فالواقع العملي يشهد تراكماً في عدد الطعون الادارية وتنظرها دائرتان فقط، وهو ما يبرر زيادتها، والحال كذلك بالنسبة للدوائر المدنية والعمالية والتي يفرض المنطق فصلها بما يسمح بتعددها فمثلا يتم الإبقاء على الدوائر المدنية ويتم إنشاء دائرتين لنظر القضايا العمالية او الابقاء عليها مع زيادتها الى خمس دوائر بدلا من وضعها الحالي وهو ثلاث دوائر.

زيادة

أما الحل الثاني الذي يفرض المنطق النظر إليه فهو زيادة عدد أيام الفصل في الطعون؛ لأن الواقع العملي يشهد بأن دوائر «التمييز» الحالية تعقد جلستين في الأسبوع، الأولى للمشورة والأخرى لنظر الطعون ولا يزيد عدد الطعون المعروضة في كل جلسة على 30 طعناً بخلاف «الجزائية» الذي قد تصل اعدادها إلى 50 ببعض الدوائر، وهو الامر يثير ضرورة عقد الجلسات اكثر من يوم في الأسبوع الواحد بجعلها ثلاث جلسات بدلا من جلستين او زيادة عدد الطعون في رول القضايا.

الواقع

كما ان الواقع العملي يتطلب إلى جانب هذا الحل التفكير في ضرورة عقد جلسات مسائية لنظر الطعون أمام «التمييز» بأن تشكل دوائر من الدوائر الحالية لعقد جلسات مسائية على أن تمنح لها بدلات مالية اضافية، وهو الأمر الذي يستدعي تناغماً بتوفير مذكرات من قبل نيابة التمييز التي تبذل اليوم جهودا كبيرة للرد على الطعون المرفوعة إلى المحكمة.

الحل الثالث يتطلب تعديلاً تشريعياً عاجلاً من شأنه أن يساهم بشكل كبير وجاد في مواجهة تراكم الطعون عبر تعديل قانون الرسوم القضائية برفع كفالات الطعن بالتمييز التي مبلغ جدي كتقرير الضعف الى 200 دينار في كل الطعون عدا «الجزائية»، بجعل مبلغها 100 دينار بدلاً من 50 تسدد فقط من المحكومين بقضايا غير مقيدة للحرية.

ويدفع الحل الأخير نحو تأكيد الجدية في تقديم الطعون أمام «التمييز» بدلاً من جعلها طريقاً ثالثاً للتقاضي، رغم أن القانون جعلها طريقاً للطعن على سلامة الأحكام القضائية وهو الامر الذي يستتبع كذلك إيجاد غرف للمشورة للتأكد من قبول الطعون شكلا على غرار غرفة المشورة في المحكمة الدستورية تكون مهمتها التخلص من الطعون غير المقبولة شكلاً وهو حل كذلك يتطلب تعديل قانون إجراءات الطعن أمام «التمييز».

مراكز

ولا تلقي قضية تراكم الطعون أمام «التمييز» بظلالها فقط على التأخير في الفصل بالقضايا أمام المحاكم فقط، بل قد تؤثر على المراكز القانونية للمتقاضين، إذ إن العديد من الأحكام شهدت تغييراً في المواقف القانونية للخصوم أمام محكمة التمييز بعد سنوات من فصل محكمة الاستئناف لها، وهو الأمر الذي اثر على النزاعات القضائية المرتبطة بها وهو ما يستدعي ضرورة الإسراع في الفصل في القضايا حفاظا على المراكز القانونية خصوصا ان تلك النزاعات مرتبطة بحريات الافراد ممن هم محبوسون على ذمة قضايا او مرتبطون بعقود تجارية او طاعنون في قرارات إدارية او دعاوى تعويض او قرارات بمنع السفر وهي مسائل بطبيعتها تتصل بنحو مباشر بحقوق الافراد وحرياتهم.

بيئة

كما يتعين على المسؤولين الانتباه إلى أن تراكم الطعون يؤثر بشكل غير مباشر على بيئة الاستثمار الأجنبي في البلاد، لاستغراق امر التقاضي في البلاد سنوات عديدة، منها ما يكون متراكما وغير جاهز للنظر فيه من محكمة التمييز في حال وقع خلاف بين مجموعة من المستثمرين وشركائهم المحليين ومن شأن هذا التأخير عدم حسم حقوقهم بشكل سريع يساهم في الحفاظ عليها.

التصدي

اكثر من ست سنوات لم تتمكن «التمييز» من حل قضية تراكم الطعون التي بدأت تكبر كرة ثلج، ولم تتوقف بعد، إذ بدأت عام 2016 بـ 24 ألف طعن متراكم وتضاعف هذا العدد لعدم ايجاد اي حلول لمواجهتها رغم واقعيتها وبساطتها، وهو امر يستدعي اليوم من المجلس الأعلى للقضاء برئاسة المستشار احمد العجيل التصدي له حتى لا يكون اللجوء للقضاء مرهقا للبعض ومريحا للآخرين بما يستتبع الاساءة إلى التقاضي والسعي إلى إطالة أمد النزاعات والقضايا في ساحات المحاكم!

المطلوب زيادة عدد الجلسات لتكون 3 أسبوعياً... والتفكير في عقد «المسائية»

بطء التقاضي يضر بسمعة البلاد ويؤثر على جلب المستثمر الأجنبي

أحكام لـ «التمييز» تسببت في تغيير المراكز القانونية بعد سنوات من عرضها

المطالعة لـ الجريدة: 24 ألف طعن متراكم أمام محكمة التمييز والدائرة المغلقة بدأت فلترتها

«زيادة الطعون تعود للوعي القانوني لدى الشعب ولجوء الناس للقضاء دليل على ثقتهم به»

صورة ضوئية عن تصريح سابق لرئيس «التمييز» لـ«الجريدة» عام 2016

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٧	٤٦١٩

الأنباء
محليات

«العدل»: مكافآت الانتخابات بين 2000 و8000 دينار

أسامة أبو السعود

كما انفردت «الأنباء» قبل أيام، وجه وزير العدل د. نواف الياسين كتابا لرئيس مجلس الخدمة المدنية بصرف مكافآت القضاة والعاملين بانتخابات مجلس الامة 2020 والتي اجريت يوم 5 ديسمبر الجاري. وتضمن الكتاب الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه صرف مكافأة 8000 دينار لرئيس واعضاء اللجنة الاستشارية بإجمالي 63 ألف دينار، و2000 دينار للمقرر و2000 دينار للدعم الاداري. وتضمن الكتاب كذلك صرف مكافآت بواقع 5000 لرئيس اللجنة الرئيسية و«كورونا» و4000 لرؤساء اللجان الاصلية الـ5 بإجمالي 25000 دينار و5000 دينار لأعضاء اللجان الخاصة بالناخبين مرضى «كورونا» لعدد 17 قاضيا بإجمالي 85000 دينار. وبالنسبة للجان الأصلية، تضمن الكتاب صرف مكافآت لعدد 104 قضاة بواقع 4000 دينار لكل قاض بإجمالي 416000 دينار. اما اللجان الفرعية فقد بلغ عدد القضاة فيها 483 قاضيا، وحدد وزير العدل صرف المكافآت بـ3700 دينار لكل قاض بإجمالي مليون و787 ألفا و100 دينار. فيما بلغ اجمالي مكافآت القضاة الاحتياط 2 مليون و175 ألفا و600 دينار لعدد 588 قاضيا وبواقع 3700 دينار لكل قاض. كما تضمن الكتاب صرف مكافآت اللجنة الادارية لرئيس اللجنة والاعضاء والموظفين الاداريين والطباعين والمراسلين، حيث بلغت مكافأة الرئيس 3700 دينار و2500 دينار لـ 5 اعضاء بإجمالي 12500 دينار و1500 دينار للمقرر و1500 لعدد 68 موظفا اداريا بإجمالي 102000 دينار و190000 دينار لعدد 190 موظفا اداريا بواقع 1000 دينار لكل موظف و500 دينار لعدد 781 موظفا بإجمالي 390500 دينار بخلاف مكافآت الطباعين والمراسلين. وبالنسبة لفريق العمل الميداني سيتم صرف مكافأة 3400 دينار لرئيس الفريق و3000 دينار لمساعده و2500 لاعضاء الفريق الـ62 بإجمالي 155000 دينار و2500 دينار لعدد 10 خبراء بإجمالي 25000 دينار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٩-١٢-٢٠٢٠	٤	١٦٠٥٢

الجريدة

قصر العدل

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استفهام

تعطيل العمل في إدارة التنفيذ بوزارة العدل بذريعة قلة عدد الموظفين أو لوجود عطلة رأس السنة هو أمر مخالف للقانون، ويتعين على المسؤولين الوقوف عليه خاصة أن الإدارة مكلفة بتنفيذ الأحكام لا تعطيلها.

مطالبة

تنظيم عقد جلسات تجديد الحبس في المحاكم يستدعي تنسيقاً بين إدارة الأحكام الجزائية وإدارة الكتاب في المحكمة الكلية، ضماناً لعدم استمرار إدارة الجلسات وتسييرها من قبل عسكريين تابعين للسجن المركزي.

سؤال

لماذا تتأخر إدارة نظم المعلومات التابعة لوزارة العدل بترحيل قرارات جلسات المحاكم إلى الفترات المسائية أو إلى اليوم التالي؟ وهو الأمر الذي قد يؤخر مسألة علم المتقاضين بالقرارات الصادرة.

غير معقول

حتى الآن لم تتخذ الإدارة العامة للتحقيقات أي خطوات جدية نحو تفعيل الاستعلام الإلكتروني عن القضايا عن بُعد، إذ لا يعقل أن يتطلب الحال مراجعة الإدارة من أجل معرفة مصير القضايا، كما لا يستقيم الاستمرار في تجربة الوصل الذي يُسلّم لمقدمي الشكاوى والطلبات والمعمول به منذ أكثر من 25 عاماً دون أي تطور.

أمنية

أن تعمل الإدارة العامة للتحقيقات على الإسراع في إنجاز القضايا المعروضة بقسم الادعاء العام، والتي قد تستغرق أشهراً طويلة من دون بتها، بذريعة عدم وجود كوادر كافية لذلك، وهو الأمر الذي لا يعني المتقاضين، وإنما سرعة البت بمصائرهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٧	٤٦١٩

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مكتب المجلس يشكل لجنة للتحقيق في أحداث جلسة الافتتاح

الشحومي: الجلسة المقبلة عادية وتعقد 5 يناير ولها جدول أعمال سيوزع على النواب

فهد تركي
ومحيي عامر
وعلي الصنيدح

انتهى مكتب مجلس الأمة في اجتماعه الأول الذي ترأسه رئيس المجلس مرزوق الغانم إلى تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة احمد الشحومي.

وقال الشحومي في تصريح صحفي: اجتمع مكتب مجلس الامة أول اجتماع له بعد اكتمال أعضائه، وناقش عدداً من المواضيع أهمها أن الجلسة المقبلة ستكون في الخامس من يناير المقبل، وهي جلسة عادية ولها جدول أعمال سيوزع على نواب الأمة.

وأضاف: شهدت الجلسة الافتتاحية للمجلس كثيرا من الملاحظات التي سجلها النواب ومن أجل أن تكون هناك بداية جيدة للمجلس وإعمالا لنص المادة 39 من اللائحة الداخلية ناقش مكتب المجلس جملة الاعتراضات التي وردت من النواب والملاحظات التي ذكرت، وقرر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس وعضوية الديحاني والشاهين وهشام الصالح للتحقيق في جميع الشكاوى المقدمة من النواب بشأن أحداث الجلسة الافتتاحية.

وتابع: اتفقنا في مكتب المجلس أن هناك أسبوعين لتقديم النواب كل ملاحظاتهم واعتراضاتهم حول ما حدث في الجلسة الافتتاحية حتى نصل لأكبر عدد من الشكاوى والاعتراضات، ونتعهد بالوصول الى مستوى عال من الشفافية والحيادية حتى يتسنى للجنة تقديم عملها للنواب.

وأكد الشحومي أن "عمل لجنة التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية سيكون في منتهى الشفافية، ونهدف إلى تحقيق أكبر مجال من الوضوح في عمل اللجنة للحد من تكرار الملاحظات التي حدثت في الجلسة الافتتاحية، ومن حق أي نائب إبداء ملاحظاته التي شاهدها في الجلسة سواء على الحضور وما حدث في القاعة، وفي الجلسة القادمة سنحدد آلية عمل اللجنة ومناقشة الملاحظات الواردة بشكل عملي".

من جانب اخر، ذكرت لجنة شؤون الزراعة والأمن الغذائي خلال اجتماعها أمس النائب د. بدر الداهوم رئيساً لها والنائب د. علي القطان مقرراً، كما حددت اللجنة أولوياتها ومهامها.

وقال الداهوم في تصريح إن اللجنة حددت مهامها حتى يتم تحقيق الأمن الغذائي في الكويت والاستغناء عن الاستيراد من الخارج، مضيفاً أن جائحة كورونا هي درس للجميع "لذا يجب أن تكتفي الكويت ذاتيا وتحقق الأمن الغذائي وتستغني عن الاستيراد من الدول الأخرى".

وأوضح أن "اللجنة بحثت تلك الأمور، وستكون هناك اقتراحات بقوانين تغطي هذا الجانب لمواجهة مثل هذه الجوائح أو الكوارث التي من الممكن حدوثها في المستقبل لأنه من الممكن أن تنقطع السبل بسبب هذه الجوائح أو الكوارث". وقال الداهوم إن "اللجنة ستعالج المشاكل التي يتعرض لها المزارعون، وستوفر لهم ما يحتاجونه في المستقبل مع إزالة العوائق التي يتعرضون لها هم ومنتجاتهم".

من ناحية اخرى، تقدم النواب د. عبد الله الطريجي، وفرز الديحاني، وخالد العنزي، ود. أحمد مطيع، وناصر الدوسري بطلب مناقشة حملة الحكومة بشأن التطعيم ضد فيروس كورونا، لمدة ساعة في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

الغانم مترئساً اجتماع مكتب المجلس أمس بحضور جميع أعضائه

5 نواب يطلبون مناقشة المجلس لحملة تطعيم «كوفيد-19»

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٥	٤٦١٩

القبس
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

تقدَّموا باقتراح بقانون.. بإعادة تحديد الدوائر والتغيير الجذري

5 نواب: القوائم لإصلاح النظام الانتخابي

تقدّم 5 نواب أمس، باقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية.

ونص الاقتراح على تقسيم البلاد إلى 5 دوائر في كل منها 10 أعضاء ينتخبون بنظام القوائم النسبية، مؤكداً أن هذا النظام يضمن تمثيل أكثر عدد من التيارات والتوجّهات، ويحافظ على النسب، كما يقضي على التعصّب، ويعالج تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر، وما ينتج من غياب العدالة في التوزيع.

وأكد النواب د.عبدالكريم الكندري، عبدالله المضف، مهند الساير، د.بدر الملا، ومهلهل المضف في الاقتراح بقانون أن الوقت قد حان لإحداث تغيير جذري في النظام الانتخابي، وفي ما يلي نص الاقتراح بقانون:

تغيير النظام الانتخابي مطلب نيابي بارز

مادة أولى

تُقسّم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة، تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء، ويكون الترشيح بقوائم لا يجوز أن يزيد عدد المرشحين في أي منها في الدائرة العامة أو في الانتخابات التكميلية على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم.

مادة ثانية

تُقدّم طلبات الترشيح على النموذج المعد لذلك خلال عشرة أيام، اعتباراً من اليوم التالي لنشر مرسوم أو قرار الدعوة للانتخابات العامة أو التكميلية بحسب الأحوال، ويجب على المرشح أن يوقع قرين اسمه على نموذج الترشيح، وإذا تضمنت القائمة أكثر من مرشح وجب أن يوقّع كل مرشح فيها قرين اسمه.

مادة ثالثة

تُعطى لكل قائمة رقم، وتحدد أرقام القوائم عن طريق قرعة علنية تجريها إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بين جميع القوائم، وذلك في الساعة التي تحددها الإدارة في اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح، وفقاً لحكم المادة السابقة، وتعلن الإدارة المذكورة في اليوم ذاته أرقام جميع القوائم وأسماء المرشحين في كل قائمة؛ وذلك وفقاً لأسبقية تسلسل اسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة السابقة.

مادة رابعة

يكون تصويت الناخبين للقوائم بحسب أرقامها المعلنة، وفقاً لحكم المادة «الثالثة» من هذا القانون، ولا يجوز للناخب أن يصوّت لأكثر من قائمة واحدة، وإلا اعتبرت ورقة التصويت باطلة.

مادة خامسة

يعلن فوز القائمة أو عدد من المرشحين فيها في الانتخابات العامة وفي الانتخابات التكميلية، وفقاً لأسبقية تسلسل اسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة «الثانية» من هذا القانون، وذلك بقسمة جميع الأصوات الصحيحة من الأصوات اللازمة لفوز مرشح واحد، ولا يعتد بالكسر إلا في حال وجود مقاعد شاغرة، ويكون المقعد لمصلحة أكبر كسر، ثم الذي يليه، والذي يليه. وهكذا. وإذا كانت القائمة لا تتضمن سوى مرشح واحد وحصلت على العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز المشار إليه في الفقرة السابقة اعلن فوز القائمة، أما إذا كانت القائمة تضم أكثر من مرشح فيجب ان يتحقق لكل مرشح فيها العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز لكي يكون فائزاً.

مادة سادسة

إذا لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب لعضوية مجلس الأمة في الانتخابات العامة أو في الانتخابات التكميلية أو لم يفز أحد، وفقاً لأحكام المادة «الخامسة» من هذا القانون، يُستكمل الأعضاء من بين المرشحين الذين لم يحققوا العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز المشار إليه في المادة الخامسة، ويعلن فوز من حصل على أكبر عدد من الأصوات بلي العدد المطلوب للفوز، ثم الذي يليه في عدد الأصوات، وهكذا حتى يتم استكمال العدد المطلوب لعضوية المجلس، فإذا حصل مرشحان أو اكثر على اصوات متساوية في ادنى مستواها الذي يجاوز عدد اعضاء مجلس الأمة، اقترعت لجنة الانتخابات في ما بينها، وفاز بالعضوية من تعينه القرعة.

> 5 دوائر في كل منها 10 أعضاء يُنتخبون بنظام القوائم النسبية
>
> يجوز أن يقلّ عدد المرشحين في القائمة إلى مرشّح واحد.. ولا يزيد على العدد المطلوب
>
> النظام المقترح يضمن تمثيل أكثر عدد من التيارات والتوجّهات.. ويحافظ على النّسب
>
> القضاء على التعصّب.. ومعالجة تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر

أبرز ملامح النظام الانتخابي المقترح

1 - تقسيم الكويت إلى 5 دوائر.

2 - 10 أعضاء يُنتخبون في كل دائرة بنظام القوائم النسبية.

3 - يُعطى لكل قائمة رقم، وتُحدَّد أرقام القوائم بالقرعة العلنية في «الداخلية».

4 - يكون التصويت لكل قائمة وفق أرقامها المعلنة.

5 - لا يجوز للناخب التصويت لأكثر من قائمة، وإلا اعتُبرت ورقة التصويت باطلة.

6 - يُعلن فوز القائمة أو عدد مرشحيها وفقاً لتسلسل أسمائهم.

7 - تقوم آلية إعلان الفوز على قسمة جميع الأصوات الصحيحة من الأصوات اللازمة لفوز مرشح واحد.

8 - لا يُعتد بالكسر إلا في حال توافر مقاعد شاغرة، ويكون المقعد لصاحب أكبر كسر، ثم الذي يليه.

9 - إذا كانت القائمة لا تتضمن سوى مرشح واحد، وحازت العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز، أُعلن فوزها.

10 - إذا كانت القائمة تضم أكثر من مرشح، فيجب أن يتحقّق لكل مرشح فيها العدد المطلوب من الأصوات اللازمة، ليكون فائزاً.

11 - إذا لم تُسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب لعضوية المجلس، يُستكمل الأعضاء من بين المرشحين الذين لم يحققوا العدد المطلوب.

12 - يُعلن فوز من حصل على أكبر عدد من الأصوات يلي العدد المطلوب للفوز، ثم الذي يليه.

13 - إذا حصل مرشحان، أو أكثر، على أصوات متساوية في أدنى مستواها الذي يجاوز عدد أعضاء المجلس، اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم.

10 مكتسبات انتخابية

- القضاء على التعصُّب والفئوية
- تحقيق العدالة الانتخابية بين التيارات والكتل
- تكريس الديموقراطية في النظام الانتخابي
- إتاحة الفرصة أمام الناخب للاختيار الحر
- إزالة الاحتقان السياسي
- تحقيق التوافق والرضا الاجتماعي
- تعزيز التعايش السلمي بين مكوّنات المجتمع
- تمثيل عادل لكل مكوّنات المجتمع داخل البرلمان
- المحافظة على التمثيل النسبي للتوجُّهات والتيارات
- انتخاب القوائم بناء على أفق أرحب في الاختيار

تساوي المرشحين

عالجت المادة السادسة من الاقتراح بقانون إذا لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب أو عدم فوز أحد من المرشحين، مؤكدة انه يتم استكمال العدد المطلوب من المرشحين لعضوية المجلس، من بينهم المرشحون الذين لم يحصلوا على العدد المطلوب من الأصوات، وذلك وفق أسبقيتهم، بحيث تقدم القائمة صاحبة العدد الأكبر من الأصوات على غيرها، فإذا تساوى اثنان من المرشحين فصل بينهما بالقرعة.

تمثيل الكتل

شددت المذكرة الإيضاحية على ان نظام التمثيل النسبي المقترح من شأنه تحقيق عدالة أكبر في تمثيل الكيانات والكتل السياسية المختلفة.

لا للهيمنة

ذكرت المذكرة أن نظام القوائم يوازن بين اتساع وشمولية تمثيل القرى الحية في المجتمع وبين الحفاظ على التباين في الوزن الانتخابي، وهو ما يحول دون هيمنة أو احتكار المؤسسة التشريعية لفئة دون أخرى.

فلسفة التمثيل النسبي

أوضحت المذكرة الإيضاحية أن مصطلح «التمثيل النسبي» يعبر بدقة عن فلسفة وغاية نظام القوائم الذي يضمن تمثيل أكثر عدد من التيارات والتوجهات وفي نفس الوقت يحافظ على النسب الخاصة بكل منها ومن شروط تطبيق نظام القوائم المقترح، أن يكون.

بطلان التصويت

بينت المادة «الرابعة» أن يكون تصويت الناخبين للقائمة بحسب أرقامها المعلنة، وفقاً لحكم المادة «الثالثة» وذلك بأن يؤشر الناخب في المكان المعد لذلك أمام القائمة التي يرغب في التصويت لها، على ألا يجوز أن يصوت لأكثر من قائمة واحدة، فإن فعل ذلك اعتبرت ورقة التصويت باطلة.

محاربة ظاهرة شراء الأصوات

جاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ان المادة الـ81 من الدستور تنص على ان تحدد الدوائر الانتخابية بقانون، وقد صدر القانون رقم 6 لسنة 1971 بتحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وهو الذي ألغي بالمرسوم بالقانون رقم 99 لسنة 1980 الذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس، ثم عدل الجدول المرافق له بالقانون رقم 5 لسنة 1996، كما ألغي المرسوم بالقانون المشار إليه بالقانون رقم 42 لسنة 2006 المشار إليه محاولة الحد مما شاب نظام الانتخابات من مثالب امتدت إلى مشاكل متعلقة بالمرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 2012، مثل التعصب بمختلف أشكاله، وتفاوت عدد الناخبين بين الدوائر الانتخابية، وما ينتج عنه من عدم عدالة توزيع عدد الناخبين المسجلين في الدوائر على أساس متوازن، وما تبين كذلك من اتساع نطاق ظاهرة شراء الأصوات بصور متعدد من أصحاب الضمائر الفاسدة، وغير ذلك من إغراءات أخرى مما يقضي إلى إهدار المصلحة العامة لقاء منفعة مادية فردية، أو مصلحة غير مشروعة لبعض المرشحين.

توسيع المشاركة

قالت المذكرة الإيضاحية: إنه لما كان عضو مجلس يمثل الأمة بأسرها بحكم المادة 108 من الدستور، ومن باب توسيع نطاق المشاركة الانتخابية ولضمان نجاح أكبر عدد من المرشحين المتفقين على برنامج انتخابي يخدم شرائح وفئات مختلفة من المجتمع مع حرص كل مرشح في القائمة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من إجمالي الناخبين للحصول على أكبر عدد من الأصوات التي تمكن القائمة من الفوز بأغلبية المقاعد وذلك للاقتراب من النظام الانتخابي والوضع الديموقراطي الأمثل الذي يمكن من اختيار أصلح المرشحين على مستوى الدولة بأسرها، ما يؤدي إلى إطلاق حرية الناخب ان دفعه إلى اتخاذ موقف إيجابي لاختيار المرشحين الذين يعتقد انهم جديرون بثقته، لأجل ذلك كله بات من الأوفق علاج تلك العيوب حتى يأتي المجلس التشريعي ثمرة اختيار حر مطلق على أساس مفاضلة مجردة رحبة النطاق، تتيح أمام الناخب فرصة إعطاء صوته لمن يعتقد انه الأصلح، وذلك بإفساح مجالس الانتخابات أمامه، وإطلاق حقه في اختيار مطلقه من خلال إعطائه الحق بانتخاب قائمة كاملة في أفق أرحب مدى وأصوب هدياً وذلك بجعل الكويت خمس دوائر انتخابية بقوائم نسبية.

مرشح واحد في القائمة.. جائز

اعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص في مادته الأولى على ان تقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء، وان يكون الترشيح لعضوية مجلس الأمة بقوائم لا يجوز ان يزيد عدد المرشحين في أي منها في الانتخابات العامة وفي الانتخابات التكميلية على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم، ومعنى ذلك ان القائمة يمكن ان تتكون في جميع الأحوال من عدد من المرشحين مساو لعدد الأعضاء المطلوب انتخابهم دون ان يزيد على ذلك، ولكن يمكن ان يقل عدد المرشحين في القائمة، فتكون حتى من مرشح واحد فقط.

طلبات الترشّح

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن المادة «الثانية» نصت على ان تقدم طلبات الترشيح على النموذج المعد لذلك خلال عشرة أيام، اعتباراً من اليوم التالي لنشر مرسوم الدعوة بالنسبة للانتخابات العامة أو قرار الدعوة بالنسبة للانتخابات التكميلية، ولما كان قرار الترشيح تعبيراً عن إرادة شخصية فقد نصت المادة ذاتها على وجوب ان يوقع كل مرشح قرين اسمه على النموذج، وينطلق هذا الحكم على جميع المرشحين في القوائم التي تضم أكثر من مرشح، وتوحيداً لإجراءات التصويت وتيسيراً على الناخبين، خاصة بالنسبة للقوائم النسبية التي تضم أكثر من مرشح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٧	١٦٩٨٥

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لإساءتها إلى النيابة العامة

الحبس والغرامة للفاشينستا جمال النجادة

قضت محكمة الجنح المفوّضة، أمس، بحبس الفاشينستا جمال النجادة سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ألف دينار عن تهمة الإساءة لأعضاء النيابة العامة.

وكانت النيابة العامة سبق أن أخلت سبيل النجادة بكفالة 2000 دينار، بعد أن وجهت لها تهمة الإساءة إلى السلطة القضائية عبر تسجيل صوتي لها.

وأنكرت النجادة التهمة الموجهة لها، وأكدت أنها لا تقصد الإساءة إلى السلطة القضائية، وأن ما جرى هو قيام إحدى متابعاتها بالاتصال عليها عبر برنامج «سناب شات» ودار حديث بينهما حول قضية غسل الأموال المتهمة فيها، والتي سبق أن حققت فيها النيابة العامة وأخلت سبيلها.

وذكرت أن المتصلة استطاعت أن تسحبها في الكلام، ولم تكن تعلم أنها كان تسجل المكالمة التي تجري بينهما، وأنها تفاجأت بانتشار المكالمة عبر وسائل التواصل، وقدمت اعتذارها إلى النيابة عما بدر منها من كلام، وأنها لا يمكن أن تسيء إلى جهاز النيابة العامة وأعضائها لما «رأيته من تعامل راقٍ ومحترم».

جمال النجادة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٢١	١٥٠٥٢

القبس
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات» تحاكم غداً 19 متهماً بينهم 4 رجال أعمال

اتهامات النيابة لـ«شبكة صالحي»: غسل أموال.. أسلحة.. وخمور

■ القضاة المتهمون انفصلوا عن القضية.. وإحالتهم ستكون مستقلة

المحرر القضائي

في أعقاب تحقيقات دامت لأشهر في واحدة من كبرى قضايا غسل الأموال التي ظهرت على السطح في 2020، أحالت النيابة العامة أمس أولى قضايا «شبكة الإيراني صالحي» إلى محكمة الجنايات، وحددت لها جلسة محاكمة غداً (الأربعاء) برئاسة المستشار عبدالله العثمان.

وقال مصدر مطلع لـ **القبس** إن القضاة المتهمين في هذه الشبكة باتت قضيتهم منفصلة، ولا تزال النيابة تحقق فيها مع استمرار حظر نشر التحقيقات، أما في ما يخص القضية المحالة إلى محكمة الجنايات، فالمحكمة هي التي تقرر استمرار حظر النشر أو السماح بتداول أحداث محاكمة المتهمين.

وحصلت **القبس** على تقرير الاتهام المحال إلى الجنايات في القضية التي شغلت الرأي العام لأشهر، واتضح أن هناك 19 متهماً في القضية، 4 منهم رجال أعمال، كما تبين أن المبالغ المسندة إلى المتهمين تهمةُ غسلها تقارب 5 ملايين دينار، إضافة إلى اتهامات أخرى بحيازة أسلحة وتجارة خمور.

وتبين من تقرير النيابة أن المتهمين من الأول حتى السابع عشر، ارتكبوا جريمة غسل الأموال البالغ قدرها 4 ملايين و189 ألفا و822 دينارا، مع علمهم بأنها متحصل عليها من جريمة الاستيلاء بغير حق على أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومؤسسة الموانئ الكويتية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	١	١٦٩٨٥

الراي
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تجميد 617 حساباً بنكياً للنائب البنغالي وأعوانه

| كتب عبدالعليم الحجار |

كشفت مصادر قضائية أن محكمة جنائية خاصة في العاصمة البنغلاديشية دكا أمرت بتجميد 617 حساباً بنكياً تخص النائب البنغالي الموقوف في الكويت وعدداً من أعوانه، وهي الحسابات التي اتضح أنهم دأبوا على استخدامها لتحريك الأموال التي كانوا يجنونها بطرق غير مشروعة من وراء أنشطة تهريب البشر وأنشطة غير قانونية أخرى على مدار سنوات.

قرار التجميد أصدره القاضي «ك. م. امرول كايش» استناداً إلى أدلة قدّمها المحقق الجنائي محمد صلاح الدين المسؤول عن التحريات الخاصة بالقضية والذي يشغل منصب مدير مفوضية مكافحة الفساد، وفقاً لما أوردته وسائل إعلام بنغلاديشية.

ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن التقديرات تشير إلى أن الحسابات المجمدة ما زالت تحوي مبالغ يعادل إجماليها بين 15 و17 مليون دولار أميركي من المرجح أنّ معظمها مصدره أنشطة تهريب البشر إلى الكويت ودول خليجية أخرى.

واستجابت المحكمة لعشرات من طلبات المصادرة التي تقدم بها جهاز الكسب غير المشروع، بما في ذلك مصادرة قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها 30 فداناً وشقق وعقارات فخمة في أحد أرقى أحياء العاصمة دكا.

ووافق قاضي المحكمة على التماس للإفراج بكفالة مالية عن زوجة النائب وابنته في قضية الكسب غير المشروع التي يحاكمان وآخرون في إطارها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٤	١٥٠٥٢

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

براءة الدويلة من نسب أخبار كاذبة في واقعة «خيمة القذافي»

مبارك الدويلة

قضت محكمة الجنايات ببراءة النائب الأسبق مبارك الدويلة من نشر أخبار كاذبة والإساءة إلى مسند الإمارة في تداعيات القضية المعروفة إعلاميا باسم «خيمة القذافي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٩-١٢-٢٠٢٠	٢٣	١٦٠٥٢

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف»: تبليغ الأفراد عن جرائم الفساد من الواجبات المفروضة عليهم

ألغت حكم إلزام مواطنة بدفع 5 آلاف دينار لمسؤولة أبلغت عنها

في حكم قضائي بارز، ألغت محكمة الاستئناف المدنية، برئاسة المستشار خالد الهندي، وعضوية المستشارين عبدالمحسن الطبطبائي، وفارس الفهد، حكم محكمة الدرجة الأولى بإلزام مواطنة بتعويض مسؤولة في وزارة الصحة بمبلغ 5 آلاف دينار، لتقديم المواطنة البلاغ إلى النيابة العامة، وهيئة مكافحة الفساد ضد المسؤولة، وانتهى الأمر إلى حفظ القضية.

وقالت «الاستئناف» المدنية، في حيثيات حكمها، إن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد، ومن الواجبات المفروضة عليهم، والتي يترتب على الامتناع عن أدائها وقوع الممتنع تحت طائلة العقاب، وفقاً لما تقضي به المادة 14 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ومن ثم فهو حق مشروع لكل من يباشره في حدود القانون، ولا يسأل المبلغ عن التعويض لمجرد كذب بلاغه، وما قد يلحق المبلغ ضده من ضرر، بسبب هذا التبليغ، بل يجب أن يتوافر في حقه العلم بكذب الوقائع التي أبلغ عنها، وأنه أقدم على التبليغ بقصد الإساءة والإضرار بالمبلغ ضده، أو ثبوت أن هذا التبليغ قد حصل عن تسرع ورعونة وعدم احتياط، دون أن يكون لذلك مبرر مع توافر قصد الإساءة والإضرار لديه، وهو بذلك لا يسأل عن التعويض إلا إذا انحرف في استعمال حقه في التبليغ عن الغرض المقصود منه واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير، وتقدير قيام هذا الانحراف أو انتفائه هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة.

وقالت المحكمة إن الثابت في الأوراق أن المستأنفة قد تقدمت بشكواها إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد ضد المستأنف ضدها الأولى وآخرين بتهمة الاستيلاء على المال العام، وان الهيئة باشرت عملية جمع استدلالات وسماع أقوال الشهود وانتهت إلى أن الواقعة، تثير بين طياتها، شبهة جرائم الاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، مع الاقتران بتزوير محررات رسمية المجرمة قانوناً، وقررت تقديم البلاغ إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه مناسباً، والتي كانت قد باشرت التحقيق في البلاغ المقدم من الهيئة بناء على شكوى مقدمة من المستأنفة ضد المستأنف ضدها الأولى وآخرين بتهمة الاستيلاء على المال العام، وأنها قررت حفظ التحقيق إدارياً لاستبعاد شبهة الجريمة والتزوير في محررات رسمية.

وبينت المحكمة أنه لما كانت تلك الوقائع على نحو ما سلف تظهر أن البلاغ الذي تقدمت به إلى المستأنف ضدها الثانية لم يكن وليد اللحظة، أو ناتجاً عن تسرع ورعونة من المستأنفة، إنما سبقه بلاغ تقدمت به إلى وزير التعليم العالي بهذا الخصوص، كما أنها ساندت شكواها بشهود وأدلة قدمتها إلى المستأنف ضدها الثانية، وأن الأخيرة جمعت الأدلة ومحّصتها ورأت جدية البلاغ فتقدمت به إلى النيابة العامة، مما يدل على أن المستأنفة لم تكن عند تقديمها البلاغ إلى المستأنف ضدها الثانية تعلم عدم صحة البلاغ، أو انها انحرفت في استعمال حقها في التبليغ عن الغرض المقصود منه واستعملته استعمالا كيدياً ابتغاء مضارة المستأنف ضدها، الأمر الذي تخلص معه المحكمة إلى انتفاء ركن الخطأ أساس المسؤولية عن التعويض، ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى، وإذ انتهى إلى الحكم إلى ما يخالف هذا الرأي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعيناً القضاء بإلغائه ورفض الدعوى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٢-٢٩	٧	٤٦١٩

الجريدة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مرافعة

حسين العبدالله
h.alabdullah@aljarida.com

سقوط الجنح وملفات التحقيقات!

أكثر من 22 ألف معارضة واستئناف في قضايا الجنح معرضة للسقوط بالتقادم لعدم تحديد جلسات لها أمام دوائر المحكمة الكلية، والسبب عدم وجود أي ملفات لتلك القضايا في المحاكم؛ لاحتفاظ الإدارة العامة للتحقيقات بها عبر مخازنها المخصصة للحفظ، رغم عدم أحقيتها بذلك الحفظ، مادامت تلك القضايا رُفِعت إلى المحكمة الكلية وأصبحت في عهدتها.

لا يجوز قانونا أن تعاد ملفات القضايا الجزائية في قضايا الجنح إلى الإدارة العامة للتحقيقات لاعتبارين؛ الأول أنها خصم في تلك الدعاوى الجزائية، وحفاظا على محتويات تلك الملفات وأدلتها فلا يجوز لها أن تحتفظ بها، إذ يتعين أن تكون هذه الملفات بعهدة المحكمة الكلية وحدها، وذلك لحسن سير العدالة، والاعتبار الآخر يتمثل في أن هناك العديد من القضايا التي تصدر فيها أحكام غيابياً بحق الكثير من المتهمين المحبوسين يتعطل أمر الفصل بقضاياهم لأن ملفاتها لدى إدارة التحقيقات، وأمر الحصول على تلك الملفات بات أمراً مرهقاً وصعباً ويستغرق أياماً عديدة.

كما أن الواقع لا يبرر إعادة الملفات إلى «التحقيقات» خصوصاً إذا ما صدرت أحكام بالبراءة وقسم الادعاء العام لديه مكاتب في محكمة الرقعي، وبالإمكان إرسال صورة من الملف والطعن على الحكم مباشرة وفق المواعيد المحددة في القانون فقط، ولا يستدعي الأمر إحالة الملف برمته إلى قسم الادعاء أو إدارة التحقيقات، التي يتعين عليها وعلى مسؤوليها التأقلم مع واقع التراسل الإلكتروني والاستعلام الذي لا يبرر نقل الملفات برمتها من مبانٍ إلى أخرى وتخزينها، بل يتعين عليها التفاعل مع الواقع الذي تشهده المحاكم اليوم والنيابة العامة حتى لا تغرد خارج سرب التراسل الإلكتروني!

سقوط الأحكام القضائية في قضايا الجنح وسقوط الغرامات المصاحبة لتلك الأحكام هي من نصيب المال العام والخزانة العامة، والتسبب في ذلك عمداً أو إهمالاً أمر يجرمه قانون حماية الأموال العامة، والواجب أن تتحرك كل من وزارة العدل ممثلة بوكيلها وإدارة كتاب المحكمة الكلية من جانب، ووزارة الداخلية و«التحقيقات» من جانب آخر، لإيجاد حلول مناسبة لملفات قضايا الجنح المتراكمة والعمل على تحديد جلسات لها لسرعة الفصل فيها، والتقرير بسقوط التقادم لمن فاتها ميعاد نظر الدعاوى المقرر قانوناً لنظرها، والاستعجال بنظر التي لم يتقرر سقوطها بالتقادم، والعمل على توفير التراسل الإلكتروني للملفات التابعة لإدارة التحقيقات أو الادعاء العام.

الواقع الحالي كذلك لقضايا تراكم معارضات واستئنافات الجنح وصعوبة تحديد جلسات لها وعقد البعض منها من دون أي ملفات لدى المحاكم أمر بات مرهقاً على المتقاضين، ويستدعي التحرك من المسؤولين نحوه لما له أهمية بالغة على حقوق الناس وحرياتهم، خاصة في ظل ما تتطلبه إدارة تنفيذ الأحكام التابعة أيضا من «الداخلية» من ضرورة تحديد المحاكم لجلسات لنظر المعارضات والاستئنافات لرفع البلوك عن المتقاضين، في حين أن المتسبب من جانب آخر عن عرض الملفات للفصل بها هي «التحقيقات» وهي إدارة زميلة لتنفيذ الأحكام!

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٩-١٢-٢٠٢٠	٧	٤٦١٩

الأنباء

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السجن 4 سنوات لصينية نشرت تحقيقات حول ووهان

شنغهاي ـ أ.ف.پ: حكم القضاء الصيني على «صحافية مواطنة» صينية، أوقفت بعد تغطيتها الحجر الصحي في ووهان، بالسجن أربع سنوات بحسب محاميها، في وقت تشيد الصين بنجاحها في مكافحة المرض المنتشر في أنحاء العالم.

وقال المحامي رين تشانيو للصحافيين أن محكمة في شنغهاي (شرق الصين) حكمت على تشانغ شان المحامية السابقة البالغة من العمر 37 عاما، والتي وصلت مقر المحكمة على كرسي متحرك، بعد إدانتها بـ «إثارة اضطرابات» في محاكمة استمرت بضع ساعات. وأضاف لوكالة «فرانس برس» أن تشانغ «بدت حزينة جدا عندما أعلن الحكم»، مشيرا إلى أنه «قلق جدا» بشأن حالتها النفسية.

وقالت المحكمة ان تشانغ شان نشرت «تصريحات كاذبة» على الإنترنت، وفقا لأحد محاميها تشانغ كيكي، لكن الادعاء لم يكشف بشكل كامل عن أدلته في المحكمة.

وتفيد الأرقام الرسمية بأن أربعة آلاف وفاة بكورونا سجلت في ووهان المدينة الكبيرة التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة، أي الجزء الأكبر من الوفيات التي أحصيت في جميع أنحاء الصين بين يناير ومايو الماضيين وبلغت 4634. ومنذ ذلك الحين لم يتغير عدد الوفيات على المستوى الوطني.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٩-١٢-٢٠٢٠	١٩	١٦٠٥٢

الوفيات

- **نادية نجم عبدالله العيدان**، (53 عاماً)، شيعت، ت: 97912238 – 97966672 – 24839192.
- **عادل جمعة عبدالله الشطي**، (47 عاماً)، شيع، ت: 60797770 – 97554442.
- **نجاة عبدالله أحمد النجدي**، أرملة أحمد علي الوائل، (75 عاماً)، شيعت، ت: 66390330 – 99655810.
- **عماد باقر حسين جعفر**، (52 عاماً)، شيع، ت: 55994434 – 66690744.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»